

أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية على الشركات السعودية)

دانيا الحمود*، حسن حياني**، رامي بلدي***

*طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

**أستاذ قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

***مدرس قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وقرارات المستثمرين الأجانب في السوق السعودية، ذلك من خلال دراسة أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية من ناحية القيم التفسيرية للنماذج المستخرجة لكل عام على حدا (2013-2022)، وهي فترة التطبيق التدريجي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS). حيث تم استخراج النماذج الخاصة بكل عام لجميع الشركات المدرسة، باعتماد قيمة معامل التفسير R^2 ، وتم إضافة معدل التضخم كمتغير ضابط للنموذج وتمثيل المتغير التابع بحجم التدفقات النقدية الواردة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تم اختبار مدى انعكاس خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة، المنعكسة بسعر السهم وربحية السهم وحصة السهم من التدفقات النقدية وحصة السهم من حقوق الملكية، على حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية. وتوصلت النتائج إلى أن تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية يسهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي، بينما لم تظهر دلائل إحصائية كافية لتأثير التضخم على هذا الارتباط. وتبرز أهمية هذه النتائج في ظل توجه الاقتصاد السعودي نحو جذب استثمارات خارجية وفق رؤية 2030 للمملكة. توصي الدراسة بضرورة الاستمرار في تطوير نظام الإبلاغ المالي بما ينسجم مع متطلبات المستثمر الأجنبي، بما يرفع من كفاءة بيئة الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: ملاءمة المعلومات المحاسبية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات السعودية، التضخم.

مقدمة:

أصبحت المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية ضرورة حيوية في بيئات الأعمال المعاصرة، لما لها من دور محوري في دعم قرارات الاستثمار، وتحديدًا في الأسواق المالية التي تسعى لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. ويزداد هذا الدور أهمية في ظل التحديات التي تواجهها الاقتصادات النامية، ومن بينها الاقتصاد السعودي، في سعيها لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للاستثمار.

إن ملاءمة المعلومات المحاسبية، باعتبارها إحدى خصائص جودة الإفصاح، تمثل مدخلًا أساسيًا لقراءة الأداء المالي الحقيقي للمؤسسات، كما تعد من العوامل المؤثرة في ثقة المستثمرين. فكلما زادت قدرة المعلومات المحاسبية على عكس الواقع الاقتصادي والمالي للشركات، كلما ارتفعت إمكانية استخدامها في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، خاصة من قبل المستثمرين الأجانب الذين يفتقرون إلى المعلومات المحلية غير المنشورة.

في هذا السياق، تسعى المملكة العربية السعودية ضمن رؤيتها 2030 إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة من خلال مواءمة المعايير المحاسبية المحلية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، ورغم هذه الجهود لا يزال من الضروري قياس الأثر الفعلي لتحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و في ظل تأثيرات اقتصادية كلية متغيرة مثل التضخم.

وانطلاقًا من هذا الواقع، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال نموذج تطبيقي على عينة من الشركات السعودية، مع اختبار أثر تطبيق IFRS واستخدام التضخم كمتغير ضابط.

مشكلة البحث:

رغم الجهود المبذولة في المملكة العربية السعودية لتبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتحسين بيئة الإفصاح المالي، ما زال هناك غموض حول مدى قدرة المعلومات المحاسبية الملائمة على التأثير الفعلي في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويزداد هذا الغموض في ظل تباين نتائج الدراسات السابقة، وضعف الأدلة التطبيقية التي تختبر العلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية والمتغيرات الكلية (مثل التضخم) في السياق السعودي. ومن هنا تتبع مشكلة البحث في اختبار الدور التفسيري لملاءمة المعلومات المحاسبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات السعودية خلال فترة تطبيق IFRS (2013-2022)، وتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات تشكل عاملاً حاسماً في دعم أهداف رؤية المملكة 2030 لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ومن هنا، ينطلق التساؤل الرئيس للبحث:

ما مدى تأثير ملاءمة المعلومات المحاسبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في سعيها لتوسيع فهم العلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توظيف نموذج قياسي يدمج بين التحليل المحاسبي التقليدي

والعوامل الاقتصادية الكلية. كما تسعى لتقديم أدلة تجريبية من بيئة خليجية، مع تسليط الضوء على أثر تطبيق IFRS في هذه البيئة.

الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية في إمكانية استخدام نتائج البحث من قبل صانعي السياسات والجهات التنظيمية، مثل هيئة السوق المالية السعودية، لتقويم أثر السياسات المحاسبية الحالية على جذب الاستثمارات. كما يمكن للشركات المدرجة أن تستفيد من مؤشرات الدراسة في تحسين آليات الإفصاح وتعزيز جاذبيتها في أعين المستثمرين الأجانب.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف وتحليل العلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المالية السعودية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل أثر المؤشرات المحاسبية المرتبطة بملاءمة المعلومات (مثل سعر السهم وربحية السهم والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية) على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. قياس مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية في الشركات السعودية المدرجة.
3. اختبار دور معدل التضخم كمتغير ضابط للعلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحديد مدى تأثيره في تفسير التغيرات ضمن النموذج القياسي المعتمد.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة التالية:

تؤثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات السعودية، مع إمكانية تعديل هذا التأثير بوجود متغيرات اقتصادية كلية مثل التضخم. ويتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر السهم كمؤشر لملاءمة المعلومات المحاسبية وبين حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية.
- الفرضية الفرعية الثانية: يسهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المالية السعودية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يلعب معدل التضخم دورًا ضابطًا في العلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وقد يحدّ أو يعزّز من هذا التأثير بحسب ظروف الاقتصاد الكلي.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي الكمي بهدف قياس أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال نموذج قياسي تطبيقي باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية مدمجة (Panel Data). وقد تم تحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المتقدمة المناسبة لطبيعة البيانات، وذلك بهدف اختبار الفرضيات والتحقق من دلالة النتائج.

تضمنت البيانات مجموعة من المتغيرات المستقلة، مثل: سعر السهم، ربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم، التدفق النقدي التشغيلي للسهم، إضافة إلى متغيرات نوعية مثل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، معدل التضخم كمتغير ضابط، أما المتغير التابع فقد تم قياسه باستخدام نسبة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP).

تم جمع البيانات من مصادر رسمية وموثوقة مثل السوق المالية السعودية (تداول)، البنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير الاستثمار الأجنبي الصادرة عن المنظمات الدولية، وتمت معالجة البيانات باستخدام برامج إحصائية متخصصة مثل SPSS و E-views، مع مراعاة اختبارات الاستقرار والتشخيص القياسي للنماذج الإحصائية.

حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الشركات السعودية المدرجة ضمن مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة والبالغ عددها 32 شركة، والتي تمثل شريحة رئيسة في السوق المالية السعودية (تداول). [1]
- الحدود الزمنية:** تغطي البيانات فترة عشر سنوات مقسمة إلى مرحلتين: من عام (2016-2013) قبل تطبيق معايير IFRS من عام (2022-2017) بعد تطبيق معايير IFRS
- الحدود الموضوعية:** تُركز الدراسة على تحليل العلاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية والاستثمار الأجنبي المباشر، دون التوسع في المتغيرات المؤثرة الأخرى مثل البيئة القانونية أو الاستقرار السياسي، والتي يمكن تناولها في أبحاث لاحقة.

الدراسات السابقة:

نستعرض أحدث وأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث كما يلي:

1. دراسة (الجرف، 2017) هدفت إلى تقصي أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على كفاية المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المصرية، وقد تم اختبار دلالة العلاقة في علاقة الانحدار بين المتغير التابع (القيمة السوقية للسهم الواحد) والمتغيرات المستقلة (القيمة الدفترية للسهم الواحد، والربح التشغيلي للسهم الواحد، وربحية السهم الواحد) وتبين أن القيمة الدفترية للسهم الواحد والربح التشغيلي للسهم الواحد كانت ذات دلالة قبل وبعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولكن ربحية السهم الواحد لم تكن ذات دلالة وإنما أصبحت ذات دلالة فقط بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2. دراسة (CHEN, C; CHEN, S. & SU, X, 2017) هدفت إلى اختبار الأهمية القيمية

للمعلومات المحاسبية لعينة من الشركات المدرجة في البورصة الصينية الناشئة، يتم اختبار نموذجي العائد والسعر للفترة 1997-1990 باستخدام تحليل السلاسل الزمنية والتحليل الأفقي المقطعي. وتوضح الدراسة الأهمية القيمية للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين من خلال النموذجين على الرغم من حداثة السوق، وتكشف أن القوة التفسيرية لنموذج السعر أكبر من نموذج العائد وأن النتائج التي يقدمها نموذج السعر تظهر أهمية متزايدة للقيمة على مدى فترة الاختبار.

3. دراسة (Kenneth, 2012) هدفت إلى دراسة تأثير اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي على البيانات المالية، والأثر المتوقع على الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة في نيجيريا. تم إجراء المسح من خلال توزيع استبيان على عينة طبقية عشوائية من الشركات المدرجة في البورصة النيجيرية (مؤلفي البيانات المالية) والمحللين (مستخدمي البيانات المالية)، ونتيجة لذلك، تبين أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في نيجيريا سيسهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

4. دراسة (براهمة، بوراس، 2021) هدفت إلى إبراز أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية وخصائصها النوعية، من خلال الجانب التطبيقي لدراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين عن طريق تحليل الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، من خلال نماذج الارتباط والانحدار الخطي لمجموعة من الأسئلة الواردة في الاستبيان، توصلت الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تعمل على تحقيق الخصائص الأساسية والداعمة للمعلومات المالية كالملائمة، والمصادقية الموثوقة، القابلية للتحقق والمقارنة. وأن لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة المعلومات المالية، والعلاقة بين المتغيرين طريفة وقوية، وهذا ما أكدته معامل التأثير.

يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أنه: تأتي هذه الدراسة لتسد فجوة بحثية واضحة، حيث تتفرد من الناحية المنهجية بتحليل العلاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق السعودية، مستندة إلى نموذج أولسون المعدل بوصفه نموذجًا متقدمًا لقياس القيمة المعلوماتية للتقارير المالية. كما تعتمد الدراسة على تقسيم زمني ثنائي قبل وبعد تطبيق (IFRS)، وإدراج معدل التضخم كمتغير ضابط، وهو ما يمنح التحليل طابعًا ديناميكيًا يراعي تأثيرات الاقتصاد الكلي. ويُعد ربط ملائمة المعلومات المحاسبية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ضمن بيئة خليجية، معالجة جديدة لم تُتناول بالتحليل القياسي المتكامل في الدراسات السابقة، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في إطار رؤية السعودية 2030.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: يتمثل بملاءمة المعلومات المحاسبية المقدرة وفق نموذج أولسون المعدل، الممثلة

بالمعادلة

$$Pit = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVEPS_{it} + \beta_3 CFOPS_{it} + \varepsilon_i$$

حيث أن:

p = سعر السهم

EPS = ربحية السهم

BVE = القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد

CFO = التدفق النقدي التشغيلي للسهم الواحد

المتغير المعدل: معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، تم تمثيله كمتغير وهمي يُعبر عن حالة التحول

المحاسبي في البيئة الاقتصادية المدروسة. إذ يُعطى هذا المتغير القيمة (0) للسنوات التي لم يطبق فيها المعايير، والقيمة (1) للسنوات التي شهدت التطبيق الفعلي للمعايير.

المتغير الضابط: معدل التضخم.

المتغير التابع:

حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، ويتم التعبير عنه بنسبة التدفقات النقدية الداخلة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً-الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الاقتصادات النامية، حيث يسهم في نقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتحفيز النمو الاقتصادي. ويُعرّف بأنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إمّا بسبب ملكيته الكاملة له، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.[6]

يُقاس الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مؤشرات، من أبرزها نسبة التدفقات النقدية الواردة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تُستخدم كمؤشر كمي يعكس مستوى الانفتاح الاقتصادي وفاعلية البيئة الاستثمارية في جذب رؤوس الأموال الخارجية.

ثانياً-ملاءمة المعلومات المحاسبية: [7]

تُعد "الملاءمة" إحدى الخصائص النوعية الجوهرية للمعلومات المحاسبية المفيدة، وتكمن أهميتها في قدرتها على التأثير في قرارات المستثمرين، من خلال تقديم معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية أو تأكيد أحداث سابقة. وتكتسب هذه الخاصية أهمية خاصة في أسواق رأس المال، حيث يعتمد المستثمرون، وخاصة الأجانب، على ملاءمة المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ويتم التعبير عن ملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال مجموعة من المؤشرات مثل: ربحية السهم، القيمة الدفترية، والتدفق النقدي، إضافة إلى سعر السهم الذي يُعد انعكاساً مباشراً لقيمة المعلومات المقدمة في السوق.

تم حساب ملاءمة المعلومات المحاسبية وفق المعادلة التالية: [8]

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVEPS_{it} + \beta_3 CFOPS_{it} + \varepsilon_i$$

حيث أن:

$$p = \text{سعر السهم}$$

$$EPS = \text{ربحية السهم}$$

$$BVE = \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد}$$

$$CFO = \text{التدفق النقدي التشغيلي للسهم الواحد}$$

ثالثاً-معايير التقارير المالية الدولية:

تمثل المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، إطاراً محاسبياً عالمياً يهدف إلى توحيد قواعد إعداد وعرض القوائم المالية. وقد اعتمدت المملكة العربية السعودية هذه

المعايير بشكل تدريجي ابتداءً من عام 2017، ضمن جهودها لتعزيز الشفافية والمواءمة مع الممارسات العالمية. [9]

وقد تضمن التبرني السعودي عدداً من المعايير الدولية ذات التأثير المباشر في رفع ملاءمة المعلومات المحاسبية، من أبرزها: (الأحداث بعد فترة التقارير 10 IAS)، (الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة 28 IAS)، (ربحية السهم 33 IAS)، (الإفصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى 12 IFRS)، (عقود التأمين 17 IFRS). [10]

رابعاً-التضخم كمتحول اقتصادي كلي:

يشير التضخم إلى الارتفاع العام والمستمر في مستويات الأسعار داخل الاقتصاد، وهو يُعد أحد أبرز المتغيرات التي تؤثر في البيئة الاستثمارية. فعند ارتفاع معدلات التضخم، تزداد درجة عدم اليقين لدى المستثمرين، مما قد يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة. [11]

في هذا البحث، تم اعتماد التضخم كمتغير ضابط لضبط العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، بما يعكس التفاعل بين العوامل المحاسبية والاقتصادية في تشكيل بيئة اتخاذ القرار الاستثماري.

الدراسة التطبيقية للبحث:

1. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ويمثل نسبة التدفقات النقدية الداخلة من حجم الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع):

يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للسلسلة الزمنية المدروسة وهو على الشكل التالي:

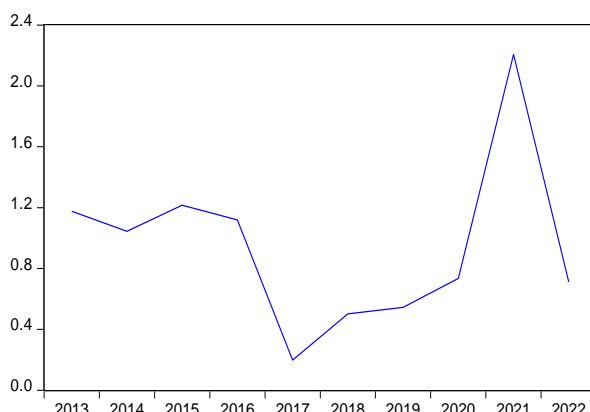
الجدول (1) قيم الإحصاء الوصفي للتدفقات النقدية بين عامي 2022-2013 للشركات عينة الدراسة

DINV_WD_GDP	Name
2022-2013	Series
10	Observations
0.945313	Mean
0.554861	Std. Dev.
2.206201	Maximum
0.198441	Minimum
58.70%	c.v

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-views

بلغ متوسط النسبة خلال فترة الدراسة 0.945313، وهي نسبة جيدة لقربها من المعدل المئوي 100%، وقد بلغت أعلى قيمة 2.206201 وهي تخص عام 2021 وذلك بسبب اتباع المملكة منهجية جديدة ومتطورة لجمع بيانات الاستثمار ضمن رؤية 2030، بينما بلغت أدنى قيمة 0.198441 وهي تخص عام 2017 نظراً لأنه العام الأول الذي تم فيه التحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

ويظهر الشكل التالي تغير قيمة النسبة وفق السنوات، وهو على الشكل التالي:



الشكل (1) نسبة التدفقات النقدية الداخلة من حجم الناتج المحلي الاجمالي وفق السنوات

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-views

يبين الشكل أعلاه أن المؤشر شهد بعض التقلبات ولكن كانت هذه التقلبات ضمن نطاق ضيق نوعاً ما بين 0.2-2.4 خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت بمعدلات متفاوتة بين عامي 2013-2017 وذلك لعدم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ضمن الفترة، و من ثم ارتفعت بشكل تدريجي بين عامي 2017-2021 حيث اعتمدت المملكة على المنهجية الجديدة التي أقرها صندوق النقد الدولي القائمة على تحليل القوائم المالية للوصول إلى إحصائيات سنوية عالية الدقة، ولكن ما لبثت إلا وعادت إلى الانخفاض في عام 2022 بسبب ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي.

2. معامل تفسير ملائمة القيمة (المتغير المستقل):

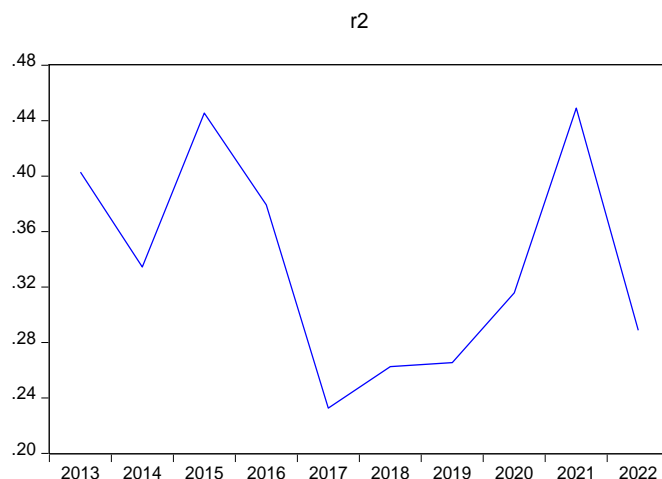
تم اعتماد قيم معامل التفسير لكل نموذج لكل عام على حدا من مؤشر ملائمة القيمة كمتغير مستقل لأهمية هذا المؤشر حيث أشار إليه العالم أولسون وشكل نموذج خاص به، ويظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للسلسلة الزمنية المدروسة وهو على الشكل التالي:

الجدول (2) قيم الإحصاء الوصفي لمعامل التفسير بين عامي 2012-2022 للشركات عينة الدراسة

R ²	Name
2013-2022	Series
10	Observations
0.337600	Mean
0.077987	Std. Dev.
0.449000	Maximum
0.232600	Minimum
85.06%	c.v

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-views

بلغ متوسط المؤشر خلال فترة الدراسة 0.3376 وتعتبر نسبة مقبولة، وقد بلغت أعلى قيمة 0.4490 وهي تخص عام 2021، بينما بلغت أدنى قيمة 0.2326 وهي تخص عام 2017. ويظهر الشكل التالي تغير قيمة المؤشر وفق الأعوام، وهو على الشكل التالي:



الشكل (2) متوسط معاملات التفسير وفق السنوات

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-views

يبين الشكل أعلاه ان المؤشر تقلب خلال فترة الدراسة، حيث تذبذب بين عامي 2013-2016، ومن ثم انخفض بشكل حاد في عام 2017 وارتفع بمعدلات متباطئة بين عامي 2017-2020، ولكن ما لبثت إلا وارتفع بمعدلات كبيرة في عام 2021 ومن ثم عاد وانخفض خلال عام 2022.

3. معدل التضخم (المتغير الضابط):

تم اعتماد معدل التضخم كمتغير ضابط بغية تحسين النموذج، ويظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للسلسلة الزمنية المدروسة وهو على الشكل التالي:

الجدول (3) قيم الإحصاء الوصفي لمعدل التضخم بين عامي 2013-2022 للشركات عينة الدراسة

DINV_WD_GDP	Name
2013-2022	Series
10	Observations
1.755316	Mean
1.853109	Std. Dev.
3.532525	Maximum
-0.838194	Minimum
105.70%	c.v

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-views

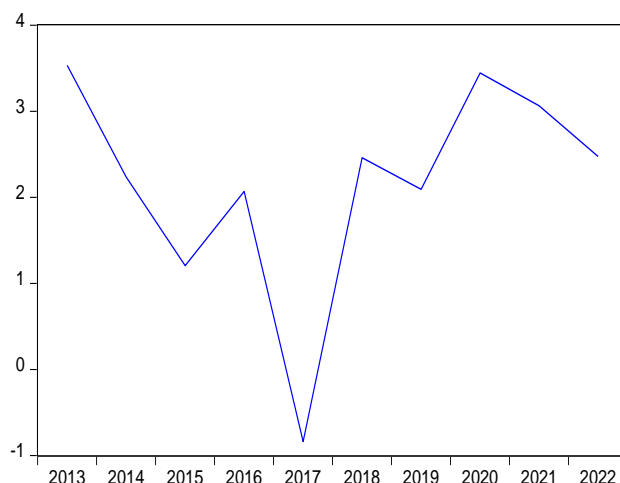
بلغ متوسط المعدل خلال فترة الدراسة 1.755 وتعتبر قيمة منخفضة، وقد بلغت أعلى قيمة 3.53 وهي تخص عام 2020 وقد يعود إلى أزمة كورونا التي أثرت بدورها على المستوى العام للأسعار، وأوقفت حركة الأسواق المالية بشكل عام.

في هذا السياق تبرز أهمية ملائمة المعلومات المحاسبية - كونها من العوامل الجوهرية التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في تقييم بيئة الاستثمار. ومع تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ازدادت شفافية المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة على مستوى عالمي، وهو ما عزز ثقة المستثمرين الأجانب وسهل قراراتهم الاستثمارية حتى في ظل ظروف الأزمة.

وعليه، يمكن القول إن انخفاض معدل التضخم خلال 2020 عمل كمتغير ضابط خفف من أثر التباينات الاقتصادية الداخلية، مما جعل دور المعلومات المحاسبية الملائمة- المدعومة بتطبيق IFRS - أكثر وضوحاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فلاستقرار النسبي للأسعار مكن المستثمرين من التركيز على

ملاءمة المعلومات المحاسبية بدلاً من الانشغال بمخاطر التضخم المرتفع، وبالتالي كان لتبني IFRS دور مضاعف في زيادة مصداقية القوائم المالية في أعين المستثمرين الدوليين. بينما بلغت أدنى قيمة 0.838194 وهي تخص عام 2017 بسبب التحول الاقتصادي في البلاد، وهو العام التي تبنت فيه المملكة العربية السعودية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية مع الإبقاء على بعض التعديلات التي تناسب هيكل وبيئة المملكة، وعموماً أن المؤشر مستقر وبقي ضمن مجال منخفض. ويظهر الشكل التالي تغير قيمة النسبة وفق السنوات، وهو على الشكل التالي:

INF



الشكل (3) معدل التضخم وفق السنوات

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-views

يبين الشكل أعلاه أن المؤشر شهد بعض التقلبات البسيطة جداً وكانت تقلبات إيجابية وضمن هامش ضعيف جداً ما بين -1.0 و 3.5 خلال فترة الدراسة.

- شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد:

الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع: يشترط أن تكون علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ذات دلالة إحصائية وأن تكون من الدرجة المقبولة وما فوق حيث أنه كلما كانت قوية كلما زاد من القوة التفسيرية للنموذج فلذلك سنختبر هذه العلاقات.

يظهر لنا الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو كما يلي:
الجدول (4) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الملائمة وفق قيمة R^2 والاستثمار الأجنبي المباشر)

DINV_ WD_GDP	IFRS	INF	Correlation	
			R2	Probability
			1.0000 00	R2

		1.00000 0	0.4912 72	INF
		-----	0.1493	
	1.00000 0	-	-	IFRS
	-----	0.234830 0.5137	0.583253 0.0767	
1.00000 0	0.60043 9	0.50346 9	0.8941 50	DINV_WD_GD P
-----	0.0390	0.1379	0.0005	

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من السابق بأنه يوجد علاقة ارتباط قوية مع المتغير التابع، مما يؤكد أننا يمكن بناء معادلة

الانحدار.

- شرط عدم وجود الارتباط الذاتي:

يظهر اختبار Durbin-Watson stat إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج، ويتيح هذا الاختبار ثلاث مناطق وهي: منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي، منطقة وجود ارتباط ذاتي، ومنطقة عدم التأكد، ويمكننا اتخاذ القرار من خلال مقارنة القيمة المحسوبة مع القيم العليا والدنيا الجدولية. وفق المجالات الموضوعية من قبل العالمين Watson&Durbin، يظهر الجدول التالي قيمة اختبار Durbin-Watson stat وهو كما يلي:

الجدول (5): اختبار Durbin-Watson stat لنموذج (الملائمة وفق قيم R^2 ، الاستثمار الأجنبي المباشر)

2.23	Durbin- Watson stat
1.32	الحد الأدنى
0.88	الحد الأعلى

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-Views

إن عدد المتغيرات هي 4 وعدد المشاهدات 10 ومن خلال جدول القيم نستخرج الحد الأدنى والأعلى كما هو موجود في الجدول السابق، يجب أن تحقق القيمة المحسوبة المعادلة التالية

$$DU < DW < (4-DU)$$

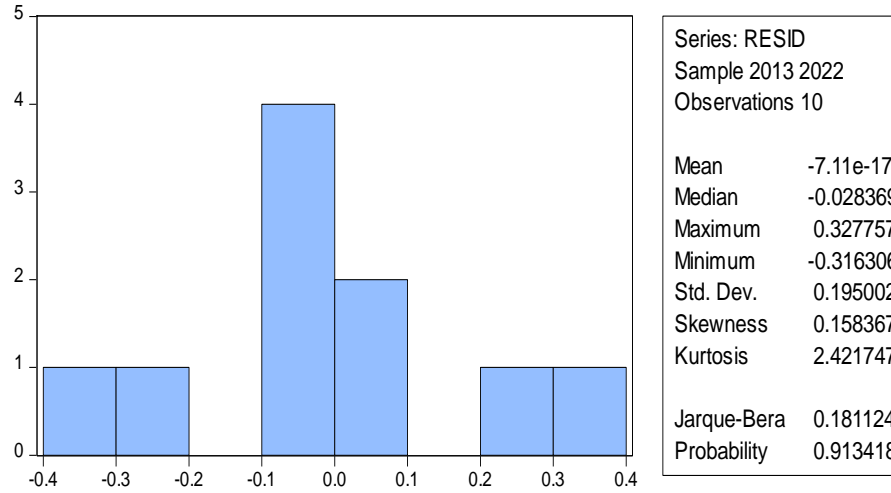
$$1.32 < 2.23 < 2.68$$

وبالتالي نستنتج بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (التوزيع الطبيعي):

ولمعرفة إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي سنستخدم في هذا المبحث اختبار توزيع البواقي الذي يقدمه اختبار Jarque-Bera.

الجدول (6): اختبار Jarque-Bera لبواقي نموذج (الملائمة وفق قيم R^2 ، الاستثمار الأجنبي المباشر)



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-Views

وكما هو واضح من الجدول والشكل السابق: نجد إن توزيع العناصر تتوزع بشكل طبيعي، مما يعني إن البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً (أي تتبع التوزيع الطبيعي) وذلك وفقاً لقيمة prob لاختبار Jarque-Bera.

4. بناء معادلة الانحدار:

ومن نتائج نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرين (الملائمة وفق قيم R^2 ، الاستثمار الأجنبي المباشر).

الجدول (7): معامل تفسير النموذج (الملائمة وفق قيم R^2 ، الاستثمار الأجنبي المباشر)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0115	3.864378	0.190296	0.354784	IFRS
0.7198	0.376091	0.049454	0.018599	INF
0.0018	5.343947	1.406224	7.514784	R2
0.0126	-3.515357	0.522620	-1.837196	C

0.945313	Mean dependent var	0.876488	R-squared
0.554861	S.D. dependent var	0.814733	Adjusted R-squared
0.263023	Akaike info criterion	0.238827	S.E. of regression
0.384057	Schwarz criterion	0.342231	Sum squared resid
0.130249	Hannan-Quinn criter.	2.684887	Log likelihood
3.341812	Durbin-Watson stat	14.19281	F-statistic
		0.003926	Prob(F-statistic)

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-Views

- قيمة معامل التحديد: إن معامل التحديد يعطي القوة التفسيرية للمتغير المستقل على المتغير التابع، ويظهر لنا الجدول أن قيمة معامل التحديد للمتغيرين المدروسين R^2 يبلغ 0.876 والمعدل يبلغ

0.814 وهذا معناه أن المتغير المستقل يفسر 81.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حجم التدفقات النقدية من الناتج المحلي الإجمالي - الاستثمار الأجنبي المباشر)، أما الباقي فيرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل في التحليل، ومن ذلك نستنتج بأن ملائمة المعلومات المحاسبية وتطبيق المعايير له تأثير جيد في حجم التدفقات النقدية من الناتج المحلي الإجمالي.

- **معنوية النموذج (نموذج الانحدار):** نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج ذو دلالة إحصائية وذلك بعد مقارنة قيمة Prob مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث ان قيمة Prob أصغر من قيمة مستوى الدلالة.

- **بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد:** يزودنا الجدول السابق بقيمة الثابت المستقل بقيمة الثابت لمتغير (حجم التدفقات النقدية من الناتج المحلي الإجمالي - الاستثمار الأجنبي المباشر) والدلالة الإحصائية لكل منهما، نستنتج بأن كلا المعلمتين ذي دلالة إحصائية وبالتالي يمكن إدراجهم في النموذج.

وبذلك يمكننا استخراج نموذج الانحدار المتعدد وهو على الشكل التالي:

$$Y = -1.83 + 7.51 X_1 + 0.36 X_2$$

ومن المعادلة نستنتج أن المتغير المستقل (X_1 ملائمة المعلومات المحاسبية وفق قيم R^2)، (X_2

تطبيق المعايير) لهما تأثير إيجابي على المتغير التابع (حجم التدفقات النقدية من الناتج المحلي الإجمالي - الاستثمار الأجنبي المباشر)، بينما معدل التضخم لا يوجد له تأثير وبالتالي نستنتج أن ملائمة المعلومات المحاسبية وتطبيق المعايير هي من المؤثرات الأساسية على الاستثمار الأجنبي المباشر إذ من خلالها يتم جذب الاستثمارات لما تعطي انطباع جيد عن اقتصاد المملكة وذلك في ظل ضبط معدل التضخم .

النتائج:

1- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تعكس طبيعة العلاقة بين خصائص ملائمة المعلومات المحاسبية ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات السعودية. وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لعنصر "ملائمة المعلومات المحاسبية في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية لدى المستثمرين الأجانب.

2- وعند تحليل العلاقة القياسية، تبين أن هناك ارتباطاً طردياً ذا دلالة إحصائية بين مؤشر الملاءمة المحاسبية وتغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي، ما يشير إلى أهمية تطوير الإفصاح المحاسبي بما يتماشى مع المعايير الدولية لزيادة الجاذبية الاستثمارية.

4- لم يُظهر معدل التضخم أثراً إحصائياً في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات:

1- تعزيز خاصية الملاءمة في التقارير المالية بما يزيد من قدرة المعلومات على تفسير وتوقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- 2 - تكييف معايير IFRS مع خصوصية السوق السعودي من خلال إدراج مؤشرات قطاعية تعكس واقع الأنشطة الاقتصادية المحلية وتزيد من مصداقية القوائم المالية.
- 3- إرساء آليات رقابية دقيقة لقياس مستوى التزام الشركات بخصائص المعلومات المحاسبية (وخاصة الملاءمة) كمدخل لتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية.
- 4- دمج المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة ضمن نماذج الإفصاح المالي لزيادة قدرة المعلومات على التنبؤ بحركة الاستثمارات الأجنبية.
- 5- الاستفادة من برامج رؤية السعودية 2030 بمواءمة النظام المحاسبي مع توجهات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يحقق التكامل بين الإصلاحات الاقتصادية وملاءمة المعلومات المالية.

المراجع:

- 1- الموقع الرسمي للسوق المالية السعودية www.Saudiexchange.sa
- 2- الجرف، ياسر أحمد السيد محمد، 2017- الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية وأثره على ملاءمة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية تطبيقية-. الفكر المحاسبي العدد 21 الجزء 4. ص 1107-1054.
- 3- CHEN, C; CHEN, S. & SU, X.2001- Is Accounting Information Value Relevant in the Emerging Chinese Stock Market. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation. Vol. 10, No.1, p:, 1-22.
- 4- Kenneth Enoch Okpala.2012-ADOPTION OF IFRS AND FINANCIAL Statements EFFECTS: The Perceived Implications on FDI and Nigeria Economy. Australian Journal of Business and Management Research, Vol. 2 No. 05.
- 5- براهيمة، كنزة، بوراس، احمد، 2021- أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS على جودة المعلومات المالية دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 8 ، العدد2، جامعة قسنطينة-الجزائر.
- 6- مبروك، نزيه عبد المقصود، 2007- الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. دار الفكر الجامعي. الاسكندرية. ص:3
- 7- خنفر، مؤيد راضي، مطارنة، غسان فلاح، 2006- تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ص:20.
- 8- Ragab ،N. S. ،and El- Chaarani ،H.2018-The Value-Relevance of Operating Cash Flow: Comparative Study of Banks' Listed on the Egyptian and Beirut Stock Exchanges .Academy of Accounting and Financial Studies Journal 22،(3) ،p:12-1.
- 9- محمد ناصر عبدالله محمد، 2021- أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية خلال الفترة 2015-2021). المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الثالث، الإصدار الرابع والثلاثون، ص: 59-96.
- 10- أحمد، أبو بكر عبد الفتاح محمد، أحمد، سامي الروح عبد الفتاح محمد، 2020- أثر سعر الصرف على التضخم في السودان (2011-2020م). مجلة اقتصاديات النقود والتمويل. المجلد 01، العدد 01، ص: 43.
- 11- الموقع الرسمي للهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين www.socpa.org.sa

The Impact of the Relevance of Accounting Information on Foreign Direct investment (An Empirical Study on Saudi Companies)

Danya Alhammoud*, Hasan Hyany**, Rami Baladi***

Abstract

This study examines the impact of accounting information relevance on foreign direct investment (FDI) inflows in Saudi Arabia over the period [2013–2022](#), coinciding with the phased adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS). Using panel data models, the explanatory power (R^2) of accounting information was measured annually, with inflation incorporated as a control variable. The dependent variable was defined as the ratio of FDI inflows to GDP. The empirical results demonstrate that relevant accounting information—proxied by stock price, earnings per share, book value per share, and operating cash flow per share—significantly enhances the attractiveness of the Saudi market to foreign investors. Conversely, inflation was found to have no statistically significant effect on this relationship.

These findings underscore the importance of high-quality accounting disclosure in fostering investor confidence, particularly within the framework of Saudi Arabia's Vision [2030](#), which prioritizes economic diversification and FDI attraction. The study recommends the continued development of financial reporting practices in alignment with IFRS to further strengthen the investment environment.

Keywords: Accounting Information Relevance, IFRS, Foreign Direct Investment, Saudi Arabia, Inflation.

*Postgraduate Student (PHD) Dept. of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

**Prof, Dept. of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

*** Teacher, Dept. of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo